الأسس الفكرية للحرية الاقتصادية

دراسة مقارنة بين المذاهب الاقتصادية

د. محمد جعواني

باحث في المالية والاقتصاد الإسلامي

أطّرت حياة الناس على مر العصور في جانب الكسب والمعيشة أنظمة اقتصادية عديدة، وكل نظام اقتصادي اتصف بخصائص وسمات حددت طبيعته وميزته عن باقي الأنظمة الأخرى. وهذه الخصائص والسمات نابعة من تصور فكري ونظرة مذهبية لأهم ركائز الاقتصاد وقضاياه الرئيسة، من قبيل: طبيعة الملكية، وأسلوب التوزيع، ودوافع الإنتاج وموجهاته، وطبيعة العمل، ومقدار تدخل الدولة.

بناء على تلك النظرة المذهبية للنظام الاقتصادي يمكننا التمييز بين ثلاثة أنظمة اقتصادية كبرى، وهي: النظام الاقتصادي الرأسمالي، والنظام الاقتصادي الاشتراكي، والنظام الاقتصادي الإسلامي.

ويعتبر مبدأ الحرية من المبادئ الرئيسة التي شغلت بال الاقتصاديين واستفردت بنصيب وافر من الرؤى والأطروحات، نظرا لمحورية المبدأ وصلته الوثيقة بالفعل والفاعل الاقتصاديين.

وقد اختلفت وجهات نظر منظري الفكر الاقتصادي حول مبدأ الحرية تبعا لاختلاف وتباين مرجعياتهم الفكرية وتصوراتهم للكون والحياة والإنسان.

ويعتبر موضوع الحرية من المواضيع المثيرة التي استرعت الاهتمام قديما وحديثا، وتناولها أهل الفكر من زوايا متعددة وفي حقول معرفية مختلفة.

وسنركز في هذه الورقة البحثية على مبدأ الحرية في صلتها بالحياة الاقتصادية، ونتناول في دراسة مقارنة المذاهب الاقتصادية الوضعية والمذهب الاقتصادي الإسلامي لمبدأ الحرية، وأهم الأسس الفكرية التي أطرت المفهوم وصاغته وتأسست وفقه رؤى مختلفة وصلت بعض الأحيان حدّ التناقض. وستكون البداية ببيان الأسس الفكرية للحرية الاقتصادية في المذاهب الوضعية. ونقصد تحديدا المذهبين الرأسمالي والاشتراكي. ثم نثني ببيان الأسس الفكرية للحرية الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي.

أولا: الحرية الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي

أ – المرتكزات الفكرية للرأسمالية الليبرالية:

تستقي الرأسمالية قيمها ومفاهيمها من النظرية الليبرالية، لذلك يحسن البدء ببيان مفهوم الليبرالية وأهم مرتكزاتها الفكرية.

مفهوم الليبرالية: الليبرالية مصطلح أجنبي معرب مأخوذ من (Liberalism) في الإنجليزية، و (Liberalisme) في الفرنسية، وتعني "التحررية"، ويعود اشتقاقها إلى (Liberty) في الإنجليزية أو (Liberté) في الفرنسية، ومعناها الحرية. **الحرية المطلقة التي لا تحدها الحدود ولا تمنعها السدود إلا ما كان منها متجاوزاً لحريات الآخرين على قاعدة "تنتهي حريتك من حيث تبدأ حريات الآخرين"**.

ويرى دونالد سترومبرج (أن الليبرالية مصطلح عريض يلفه الكثير من الغموض والإبهام)[1].

جاء في المعجم الفلسفي أن الليبرالية (مذهب يقوم على احترام حرية الفرد واستقلاله ومنحه أكبر قدر ممكن من الضمانات ضد أي تعسف)[2]، وجاء في موسوعة لالند الفلسفية: الليبرالية هي (الاستقلال عن المؤثرات الخارجية..)، وقد عرفها جان جاك روسو بالحرية الحقيقية التي تمكننا من أن نطبق القوانين التي اشترعناها لأنفسنا)، ويعرفها توماس هوبز بأنها (غياب العوائق الخارجية التي تحد من قدرة الإنسان على أن يفعل ما يشاء)، وهي بالنسبة لجون ستيوارت ميل الذي يعد الأب الروحي للفكر الليبرالي (إطلاق العنان للناس ليحققوا خيرهم بالطريقة التي يرونها طالما لا يحرمون الغير من مصالحهم أو لا يعوقون جهودهم لتحقيق تلك المصالح، فكل فرد يعد أصلح رقيب على ثروته الخاصة سواء كانت هذه الثروة جسمانية أم روحية أم فكرية)[3].

نستنتج من التعاريف السابقة ما يلي:

- حرية الفرد غير المحدودة هي قطب الرحى في الفكر الليبرالي.
- الليبرالية منظومة فكرية شاملة تعطي تصورا عن الإنسان وغاية وجوده وأسباب سعادته كدين وضعي يضاهي الأديان السماوية.
- العقل المجرد هو ميزان معرفة الحقيقة دون حاجة لمصادر أخرى.

---

[1] عبد العزيز مصطفى كامل، الثوابت بين الاسلام والليبرالية ص23، القاهرة، دار الكتب 1996

[2] المعجم الفلسفي ص43، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار الوثائق 1983

[3] أندريه لالند، موسوعة لالند الفلسفية، نقلا عن محمود الصاوي، الفكر الليبرالي تحت المجهر ص21-22، سلسلة تيارات فكرية معاصرة جامعة الأزهر، القاهرة 2011

- أي مؤثرات خارجية عن النفس والعقل هي عقبات لا بد من إزاحتها عن طريق النفس والعقل.

ويستند النظام الرأسمالي الليبرالي بالإضافة إلى الحرية على ثلاثة مرتكزات فكرية تشكل منظومته النظرية، وهي كالتالي:

١ – العقلانية rationalisme الوضعية positivisme:

عانى العقل الغربي/الأوروبي في العصر الوسيط من تحالف مقيت ووصال نكد طيلة قرون بين السلطة الروحية (الكنيسة) والسلطة الزمنية (النظام الإقطاعي الثيوقراطي)، فما كان بوسعهم إلا أن يثوروا على الانحراف الديني والاستبداد السياسي ويهدموا أركان الخرافة والظلم.

ولقد كان رد فعل ثوار "فلسفة الأنوار" عنيفا وقاسيا و"متطرفا" تجاه "الدين" حيث أقصي وأبعد من "الساحة" ولم يعد مسموحا له بالمطلق لتوجيه حياة الناس فرادى وجماعات، واستبدل بـ"العقلانية الوضعية التطورية" التي أصلها الفرنسي "أغست كونت" وحللها الألماني "ماكس فيبر" وقعدها الإنجليزي "هربرت سبنسر"، وهكذا اختزل الإنسان والحياة في المادة والحس لا غير، وأصبح العلم "إيديولوجيا"، وتم رفض كل ما لا يخضع للمشاهدة والتجربة لأنه "غيبي ميتافيزيقي" وغير "علمي".

فأساس "العقلانية الوضعية" تعظيم الإنسان و"تأليه" عقله، بحيث يصبح مستقلا بذاته في إدراك احتياجاته، تقول الموسوعة الأمريكية الأكاديمية: " إن النظام الليبرالي الجديد (الذي ارتسم في فكر عصر التنوير) بدأ يضع الإنسان بدلا من الإله في وسط الأشياء، فالناس بعقولهم المفكرة يمكنهم أن يفهموا كل شيء، ويمكنهم أن يطوروا أنفسهم ومجتمعاتهم عبر فعل نظامي وعقلاني".

٢ – الفردية أو الفردانية l'individualisme:

أسهمت الفلسفة السفسطائية في تكريس النزعة الفردية حيث اعتبرت "الإنسان هو مقياس الأشياء جميعا" [بروتوجوراس]، وأكدت هذه النزعة الفلسفة الرواقية والتي من مبادئها "عش على وفاق الطبيعة".

ويعد مبدأ أولوية الفرد على الجماعة الخط الرئيسي للفكر الليبرالي، حيث دفع بعض الليبراليين إلى تعريف المجتمع باعتباره "مجموعة من الأفراد يسعى كل واحد منهم لتحقيق مصالحه واحتياجاته"[1].

1 الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة. ص.31

ويطلق على هذا الرأي المذهب "الذري"، حيث يُنظر للأفراد كـ "ذرات متنافرة" بداخل المجتمع، ويؤدي هذا التفكير إلى استنتاج أن المجتمع نفسه غير موجود، بل هو "متخيل" فهو مجموعة من الأفراد المكتفين ذاتيا. وتقوم هذه الفردية المتطرفة على الافتراض بأن الفرد يتمركز حول الـ "أنا" فهو أساسا أناني ومعتمد على نفسه بدرجة كبيرة. ويصف (ماكفيرسون Macpherson) الليبرالية الأولى بأنها "فردية مِلكية"، فالفرد هو المالك، ويمتلك نفسه وقدراته الخاصة به وهو لا يدين بها للمجتمع.

إن أهمية الفرد في الليبرالية تفوق أي جماعة اجتماعية أو كيان جماعي، فمن الناحية المنهجية لمذهب الليبرالية يكون الفرد مركز النظرية السياسية والتفسير الاجتماعي، فكل حديث عن المجتمع لا بد أن يكون من منطلق الأفراد الذين يشكلونه.

٣ – حتمية النظام الطبيعي:

تؤمن الليبرالية بوجود نظام طبيعي عام يشمل الظواهر الاقتصادية ويقوم بتنظيمها، ولهذا النظام الطبيعي من الخصائص التي تجعله يسعى باستمرار لاستعادة التوازن بما يشبه وجود "يد خفية" كما يقول آدم سميث تقود الأفراد في سعيهم وراء مصالحهم الشخصية نحو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع دون الحاجة إلى يد مرئية (الدولة) لإرغامهم على ذلك ودفعهم نحوه دفعا.

وبناءً على ذلك فقد تم تحديد وظائف الدولة في ثلاثة أمور أساسية:

– الدفاع عن الدولة ضد العدوان الخارجي وتحقيق الأمن الداخلي،

– تحقيق العدالة في الداخل،

– القيام بالنشاط الذي لا يستطيع الأفراد أو لا يقبلون القيام به مثل التعليم والصحة.

ويرى الليبراليون أن النمو والرخاء يتحققان للمجتمع بمجرد إشاعة الحريات الاقتصادية، وكف الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية.

وقد تبلورت مبادئ اعتماد الفرد على نفسه في كتاب "الإنسان مقابل الدولة" الذي كتبه الفيلسوف وعالم الاجتماع الإنجليزي ألبرت سبنسر، والذي دافع فيه بشدة عن مبدأ "دعه يعمل" مستندا إلى حجج استخدمها فيما بعد العالم البريطاني تشارلز دارون صاحب نظرية التطور. ويعتقد سبنسر أن عملية الانتخاب الطبيعي تسري على المجتمع الإنساني الذي يسير وفق مبدأ "البقاء للأصلح"، فصور المجتمع

على أنه ساحة لصراع الأفراد للبقاء، فمن كان أكثر تكييفا للطبيعة صعد إلى القمة بينما يسقط إلى القاع من كان أقل تكيّفًا.

وعلى هذا الأساس، فإن التفاوت في الثروة والوضع الاجتماعي والنفوذ السياسي أمر طبيعي وحتمي، ويجب ألا تحاول الحكومة التدخل فيه، فدعم ومساعدة الفقير أو العاطل أو المحروم هو تحدٍّ للطبيعة نفسها.

حجج مرتكزات الفكر الليبرالي:

أخذت الحجج وجوهًا عديدة منها:

- **الحجة الأخلاقية:** وتقضي أن المصلحة الذاتية مبدأ عام في الطبيعة البشرية وأن كل فرد يعرف مصلحته على أكمل وجه لذلك ينبغي تركه لتحقيق مصالحه.
- **الحجة البيولوجية:** ومفادها أن النظام الاجتماعي نظام قائم على غريزة التفوق، والمجتمع المتقدم هو المجتمع الذي يسود فيه القوي ويستبعد الضعيف، وأي تدخل لتعديل صيغة الصراع هو محاولة لتغيير الطبيعة. [قانون الانتخاب الطبيعي، وقاعدة البقاء للأقوى].
- **الحجة الاقتصادية:** وتقرُّ بأن التجارة والصناعة ستزدهر إذا ما تركت للمشروع الخاص القائم على المنافسة الحرة، إذ أن حرية كل فرد هي مسخرة للصالح العام، وأن أي تقييد اقتصادي سيؤدي إلى الخلل وانهيار التطور والنمو الاقتصاديين. [خدمة المصلحة الشخصية للمصلحة العامة].

ب- النظام الاقتصادي الرأسمالي: مفهومه، مدارسه، مرتكزاته

مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي ومدارسه: يُعرَّف النظام الاقتصادي الرأسمالي بأنه: "النظام الاقتصادي الذي يمتلك فيه الأفراد آحاداً أو جماعات الموارد الإنتاجية ملكية خاصة، كما أن لهم الحق في استخدام مواردهم بأية طريقة يرونها مناسبة"[1].

ويعتبر هذا النظام من أقدم النظم الاقتصادية الوضعية ظهورا، وقد مرّ بمراحل كثيرة تطورت فيها أفكاره ونظرته للاقتصاد، وتبنته مدارس اقتصادية من أشهرها ما يلي:

[1] محمد حامد، النظم الاقتصادية المعاصرة ص16.

المدرسة الميركنتالية mercantiliste أو التجاريون: التي بدأت مع بدايات عصر النهضة في القرن ١٧، وتعتبر هذه المدرسة أن أساس الاقتصاد هو الثروة المعدنية (المعادن النفيسة) وأن مكانة الفرد لا تنبع من خلال الطبقة التي ينتمي إليها بقدر ما يمتلك من أموال، وعلى الدولة أن تؤمن كل ما يحتاجه الفرد لتسهيل حصوله على المعادن . [**التركيز على التجارة الخارجية**] .

المدرسة الفيزيوقراطية physiocrate أو الطبيعيون: نشأت في فرنسا في القرن ١٨، وعرفت بالمدرسة الطبيعية، ويعتقد مؤيدوها سيادة قوانين الطبيعة وأن النظام يستمد قواعده من العناية الإلهية التي ليست من صنع البشر وأن هذه القوانين أو القواعد يمكنها أن تسري من تلقاء نفسها دون تدخل من البشر، وأن الأساس لهذا النظام هو الملكية الفردية والحرية الاقتصادية وشعار الفيزيوقراط (دعه يعمل دعه يمر) وكان من آرائهم أن تكون السلطة مطلقة للملك وتكون مهمته توجيه الأفراد نحو النظام الطبيعي .

[**التركيز على النشاط الزراعي**]

المدرسة الكلاسيكية: انبثقت هذه المدرسة على الأساس الذي وضعه الفيزيوقراطيون وتطورت في انكلترا نتيجة للتوسع الاقتصادي الذي شهده القرن الثامن عشر، وتطور الرأسمالية التجارية إلى رأسمالية صناعية .

ويرى **آدم سميث** (١٧٩٠) مؤسس علم الاقتصاد والرأسمالية الحديثة في مؤلفه الشهير " ثروة الأمم" الصادر عام ١٧٧٦ أن الثراء يأتي من خلال القضاء على الانغلاق الاقتصادي وتوسيع رقعة التجارة الدولية، وكان رأيه أن الأمم تتطور نحو مزيد من الثراء بشكل تلقائي، من خلال ثلاثية : السلام الداخلي، ونظام ضريبي غير خانق يمكن الأفراد والمؤسسات من تراكم رأسمالي مناسب، والإدارة المتوازنة للعدالة، ومن خلال هذه العناصر الثلاثة تستطيع السوق أن تنظم آلياتها بشكل طبيعي (اليد الخفية) إذا ما تخلت الدولة عن سياساتها الحمائية وتركت آليات السوق لمصيره الحر المتوقع .

ثم تطورت هذه المدرسة على يد **ديفيد ريكاردو** (١٨٢٣) الذي أكد على ضرورة عدم تدخل الدولة بالتخطيط الاقتصادي وترك الحرية للأفراد، وضرورة الاهتمام بالفرد بدلا من المجتمع في تحليل السلوك، فضلا عن تأكيده على أن اللعبة الاقتصادية هي لعبة منافسة قوامها السوق الحر وميكانيكية الأسعار .

المدرسة الكينزية: ارتبطت باسم مؤسسها **كينز** (١٩٤٦) وكتابه الشهير (النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود)، ويرى كينز أن الحكومات يمكن أن تدير اقتصاداتها من خلال الطلب الإجمالي، ويؤكد على ارتباط الأجور بالقوة الشرائية وبالتالي بالطلب الإجمالي، ومن ثم يكون الركود أو الازدهار.

المدرسة التاريخية، ومدرسة الحماية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة: وهي التي أقرت بتدخل الدول في النشاط الاقتصادي، حيث رفض هؤلاء الاقتصاديون التسليم بانسجام المصالح الخاصة مع المصالح العامة وأقروا تدخل الدولة لحماية الضعفاء.

مرتكزات الاقتصاد الرأسمالي: تعتبر الحرية الاقتصادية حجز الزاوية والأساس الذي تنبثق منه كل الحقوق والقيم التي تنادي بها الرأسمالية. فللفرد الحرية المطلقة في النشاط الاقتصادي الذي يزاوله، وفي الاستهلاك الذي يرغبه، وفي الإنفاق أو الاستثمار الذي يناسبه[1].

وعليه يرتكز الاقتصاد الرأسمالي على أربعة قواعد أساسية هي:

– حرية التملك: يطلق عليها أيضًا مبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود. فالملكية الخاصة لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج هي القاعدة الرئيسية للتملك ولا يمكن الخروج عنها إلا في ظروف استثنائية، كأن تقوم الدول بتأميم بعض وسائل الإنتاج لظروف استثنائية.

– حرية الاستغلال: حيث تسمح الرأسمالية للأفراد باستغلال ملكيتهم على الوجه الذي يروق لهم ويحقق مصالحهم وذلك على اعتبار أن الفرد هو الوحدة الاقتصادية الهامة في النظام الرأسمالي والأقدر على تحقيق مصلحته.

– حرية الاستهلاك: فكما تضمن الرأسمالية للأفراد استغلال ممتلكاتهم حسب ما يروق لهم، تضمن لهم كذلك الإنفاق من أموالهم كما يريدون على حاجاتهم الاستهلاكية.

– الثمن أساس التوزيع: فمن يملك ثمنًا يأخذ من ثروة وإنتاج البلاد بمقدار ما يملك من ثمن، أما من لا يملك ثمنًا فلا يأخذ من ثروة البلاد، فالملكية الخاصة أو معيار الثمن هو الذي يوزع الإنتاج على الذين ساهموا في العملية الإنتاجية ويتم ذلك بصورة تلقائية وبدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

[1] محمد حمدي النشار، النظم الاقتصادية ص33، الناشر جامعة أسيوط، 1965م.

ج- الأسس الفكرية للحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

تستند الحرية في التفكير الرأسمالي على عدة أفكار وقيم تستمد منها وجودها و"مشروعيتها"، ويمكن إجمال الأسس الفكرية للحرية في المذهب الرأسمالي في ثلاثة أسس[1]، وهي كالتالي:

الحرية وسيلة لتحقيق المصالح العامة: يرتكز هذا الأساس على فكرة التوافق بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع، فالرأسمالية تعتقد بأن الفرد الحرّ تقوده دوافعه الذاتية إلى تحقيق مصالحه الخاصة، وهذه الأخيرة تؤدي بصورة آلية إلى توفير المصالح العامة، فتغدو الحرية أداة تخدم الصالح العام وتضمن ما يتطلبه المجتمع من خير ورفاه وسعادة.

وحينما تتوفر الحريات الاقتصادية (حرية الملكية والمبادرة والعمل والتنقل)، يكفي أن يجري كل فرد من أفراد المجتمع نحو مصلحته الخاصة، وهذه المصالح كفيلة بالتفاعل فيما بينها والانصهار في مصلحة جماعية تتحقق تلقائيا دون أن يكون ذلك عن سابق إصرار وتدبير أو بإرادة واعية من طرف أفراد المجتمع.

ولا حاجة للقيم الروحية والخلقية لضمان سعادة المجتمع ومصالحه، لأن الحرية الاقتصادية عندما تفتح مجال التنافس الحر بين مختلف مشاريع الإنتاج تجعل الفرد ملزما بالبحث الدائم عن الجديد النافع للمجتمع، والضامن للتنافسية والاستمرارية، لأن الشعار الذي سيتبناه المجتمع هو "**البقاء للأصلح**"، وبالتالي سيحقق المجتمع مصالحه ويلبي حاجاته بالشكل الذي يرضيه.

ويعتبر الرابط الاجتماعي بين الناس هو رابط اقتصادي وأن النظام الطبيعي داخل المجتمع هو نظام اقتصادي يقوم على تبادل المنافع بين الأفراد، وتؤكد نتيجة لذلك على ضرورة خضوع السياسة لهذا النظام.

والمتأمل في تاريخ المجتمعات الرأسمالية سيقف على حجم التناقضات الصارخة بين المصالح الخاصة والعامة، ويرى البؤس الشديد الذي عانت وتعاني منه طبقات كثيرة، مما يؤكد عدم صحة الفكرة التي انبنى عليها هذا الأساس الفكري للحرية عند الرأسمالية.

ونظرا لتفاوت الناس في حظوظهم ومواهبهم ومقدراتهم فلن تعدو الحرية بهذا المعنى إلا أن تصبح تعبيرا قانونيا عن حق القوي في كل شيء.

[1] انظر: محمد باقر الصدر، اقتصادنا ص270 292، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط13، 1400ه/1980م

الحرية سبب لتنمية الإنتاج: لا يختلف اثنان في كون الحرية الاقتصادية قوة دافعة للإنتاج، ووسيلة كفؤة لتفجير الطاقات وتجنيدها، وبالتالي مضاعفة الثروة الاجتماعية التي تخدم الصالح العام. لكن خلوّ الحرية من كل قيمة ووازع خلقي يجعل التنافس حول الإنتاج صراعا عنيفا يأكل فيه القوي الضعيف، ويفتح الباب واسعا للاحتكار والاستحواذ، ويقضي على التنافس الشريف. وثمة منقصة أخرى تضعف هذا الأساس الرأسمالي وتتجلى في كون سعادة المجتمع لا تتعلق بكمية الناتج العام فقط، بل هي رهينة كذلك بالكيفية التي يوزع بها هذا الناتج ومدى توخيها للعدالة الاجتماعية. فالرأسمالية عندما تعتمد على جهاز الثمن في التوزيع فإنها تعلن بأن من لا يملك ثمن السلعة لسبب من الأسباب فلا حق له في العيش والحياة.

الحرية تعبير أصيل عن الكرامة الإنسانية: تقرر الرأسمالية أن الحرية بوجه عام هي حق إنساني أصيل، وتعبير عملي عن الكرامة البشرية فهي ليست أداة لسعادة المجتمع فقط، بل هي تحقيق لإنسانية الإنسان ووجوده الطبيعي الصحيح. وهنا تخلط الرأسمالية بين الحرية الطبيعية والحرية الاجتماعية، بينما لكل منهما صفاته وخصائصه.

فالحرية الطبيعة عنصر جوهري في كيان الإنسان، وظاهرة أساسية تشترك فيها الكائنات الحية بدرجات مختلفة تبعا لمدى حيويتها، وقد نال الإنسان الحظ الأوفر من هذه الحرية؛ فالحرية الطبيعية هي منحة الله سبحانه للإنسان. أما الحرية الاجتماعية فهي تلك الحرية التي يكسبها الإنسان من المجتمع، وهي نوعان:

- **حرية اجتماعية جوهرية** وهي تلك القدرة التي يكسبها الإنسان من المجتمع على القيام بفعل شيء معين. بمعنى أن المجتمع يوفر للشخص كل الوسائل والشروط التي يتطلبها القيام بذلك الفعل.
- **حرية اجتماعية شكلية** وتعني امتلاك مبدأ الحرية دون القدرة الفعلية للاستفادة منها في واقع الحال.

والحق أن الرأسمالية تؤمن بالحرية الاجتماعية الشكلية فقط دون الحرية الاجتماعية الجوهرية، فهي تعطي للفرد الحق في الحرية ولا تعطيه القدرة على الاستفادة من الحرية، وتعلل ذلك بمبررين اثنين:

- أولهما: استحالة ضمان أي مذهب اجتماعي للحرية الاجتماعية الجوهرية لكل أفراده.
- ثانيهما: تشجيع الأفراد على النشاط واستثمار أقصى طاقاتهم التنافسية والإنتاجية. وهذان المبرران وجيهان إلى حدّ ما، لكنهما لا ينفيان مسؤولية المذهب الاجتماعي في توفير حدّ مقبول من الحرية

الجوهرية، وإعطاء ضمانات كافية لمستوى معين من المعيشة لجميع أفراده مهما كانت فرصهم وشروطهم.

تدخل الدولة:

إن موقف الرأسمالية من الحرية في المجال الاقتصادي نابع من الإطار العام والموقف الكلي للمذهب الفكري الوضعي الذي يستبعد كل تدخل **لأي سلطة خارجية سواء كانت دينية أم اجتماعية** في حريات الأفراد إلا بقدر محدود وفي نطاق محسوب جداً.

وهكذا نادى منظر الاقتصاد الحر آدم سميث (١٧٢٣–١٧٩٠) بضرورة إبعاد النشاط الاقتصادي عن كل تدخل خارجي وإخضاعه فقط لحرية الأفراد ومنطق السوق (قانون العرض والطلب)، وكان شعار المرحلة: "دعه يعمل، دعه يمر Laisser travailler. Laisser passer".

ولا شك أن هذه الدعوات كانت ردّة فعل عنيفة تجاه الظلم الفظيع الذي عانى منه الإنسان الغربي عموما والأوروبي تحديدا من السلطتين المقيتتين الروحية والزمنية، سلطة الكنيسة والإقطاع. لكن، ونظرا لعدم واقعية الطرح الرأسمالي في مسألة الحرية الاقتصادية، وما شهده الاقتصاد الحر من أزمات متكررة سُمِح أخيرا للدولة بالتدخل على خلاف الأصل، وحددت مجالات تدخلها أو إشرافها طلبا لقدر من الاستقرار والتوازن في مجال يعد صلب حياة الناس ومربط الفرس فيها. كما تكفلت الدولة بتوفير قدر كاف من الضمان لكل الأفراد يعينهم على العيش الكريم مهما كان جهدهم وحظوظهم في الإسهام في الناتج العام للدولة.

فهذه أهم الأسس الفكرية التي اعتمدها المذهب الاقتصادي الرأسمالي في تعاطيه مع مسألة الحرية الاقتصادية.

أما المذهب الاقتصادي الاشتراكي فقد تبنى أطروحات نقيضة لأطروحات الاقتصاد الرأسمالي، ووجّه منظّره كارل ماركس (١٨١٨–١٨٨٣) انتقاد لاذعا للمذهب الرأسمالي وكشف سوءاته، لكنه لم يوفق في البديل، حيث انبنى مذهبه على رؤية غير علمية[1] تنكرت للفطرة والغريزة فألغت حرية الأفراد الاقتصادية، وأخضعت الجميع للتخطيط الحديدي الصارم الذي يحدد كل شيء، فعزف الناس عن العمل، وتفشت المكتبية والبيروقراطية.

[1] وإن كان أتباع المذهب يصرون على وصف اشتراكيتهم ب"العلمية".

ثانيا : الأسس الفكرية للحرية الاقتصادية في الإسلام

الإسلام هو الرسالة الخاتمة والدّين المرتضى والشريعة الكاملة، ونظامه الاقتصادي يختلف منهجا وأسلوبا وغاية عن الأنظمة البشرية الوضعية، وإن ظهرت بعض التشابهات والتوافقات هنا وهناك . فللإسلام مذهبه الخاص في قضايا الملكية والإنتاج والتوزيع . . وله أدواته التي يعالج بها الاقتصاد وهي عبارة عن معايير كمية مادية، وأخرى قانونية شرعية، وثالثة نفسية تربوية .

* **أصول هادية للحرية الاقتصادية في الإسلام** : تحكم علاقة المسلم بالمال ومتاع الدنيا أصول ثلاثة :

١– أن يملك الدنيا ولا تملكه : **فالاقتصاد وسيلة لغاية**، ولا بد للمؤمن في رحلته الدنيوية من زاد مادي، وسعي لكسبه، وتصرف حكيم في إنفاقه . وعلى الدولة المسلمة مسؤولية تحقيق الكفاية والعيش الكريم لأفرادها كي لا يشغلهم هم الرزق والمعيشة عن غايتهم الكبرى التي خُلقوا من أجلها " **تحقيق العبودية الكاملة لله** " ، استعدادا للنعيم المقيم والسعادة الأبدية في دار الخلد .

٢– أن يتسبّب لكسب المعاش لتحقيق النفع الخاص والعام : فيجتهد لكسب معاشه ومعاش أهله حيث أقامه الله، ويجدّ لينفع بنشاطه الاقتصادي أمّته، **فالعمل الصالح عبادة**، والسعي الاقتصادي من جملة العمل . و" **أخوه أعبد منه** "[1] ميزان عمري حكيم . ولا ينفصل في ذهن المؤمن همَّ كفايته وسعادته عن همِّ كفاية الأمة وعزتها وأمنها وقوتها .

٣– أن يكسب من حلٍّ وينفق في حلٍّ : فلا يحتكر ولا يبذر ولا يكنز، ويلتزم **بضوابط الشريعة** في المال، تملكا وإنتاجا وتوزيعا . .

* **حرية مسؤولة** : أعطت الرأسمالية للأفراد حرية مطلقة لا رقيب عليها ولا حسيب، لا تخضع إلا لنوازع الأنانية المستعلية والجشع والهلع الذي يميز الإنسان الذي نفض يده من تراب القيم الأخلاقية والروحية، فأصبح وحشا كاسرا يحركه الربح والربح وحده . وبالمقابل صادرت الاشتراكية حريات الجميع وتنكرت للغريزة والفطرة، وألغت المبادرة الحرة وعطّلت دوافع التدافع الذي به يكون العمران في الأرض .

ولما كان الإسلام رسالة خالق الإنسان وفاطره الخبير العليم سبحانه، فقد كانت نظرته إلى الموضوع نظرة ثاقبة متكاملة، فلم ينكر جانب الغريزة ولم يكبتها ولم يقمعها، بل اعترف بها وعمل على توجيهها

[1] كلمات قالها عمر رضي الله عنه لرجل اعتزل في المسجد للعبادة وترك "السعي" واعتمد على سعي أخيه.

لتكون دافعا نحو العمل والعطاء والعمران، فحث على التنافس والتسابق والمسارعة إلى الخيرات. فهذه نظرة الإسلام إلى الغرائز على اختلاف أنواعها. والإسلام عندما يقر بحرية الفرد في الاقتصاد يتبع ذلك ببيان دوائر ونطاق ممارسة تلك الحرية، وعموما فالحرية تمارس داخل دائرتين اثنتين، وهما:

الدائرة الأولى: هي حدود الله المتمثلة في أحكام الواجب والمحرم، في البواعث الحافظة لمقاصد الشريعة من جانب الوجود، وفي الروادع الحافظة لها من جانب العدم كما يعبر الشاطبي رحمه الله.

الدائرة الأولى التي تحدد مسؤولية الأفراد أمام الدولة هي دائرة الأحكام الشرعية التي يسهر على تطبيقها المحتسب، ويطالب بها المسلمون بعضهم بعضا تآمرا بالمعروف وتناهيا عن المنكر، ويفصل في نوازل خرقها القاضي، وتنفذ أحكامه على الجاني يد الدولة.

فهذه الدائرة تجسد **الرقابة الخارجية**، وقد تجلت في ضبط شريعة الإسلام للنشاط الاقتصادي من خلال بيان ما يحل وما لا يحل من المعاملات.

والمتأمل في هذا الجانب من الفقه الإسلامي يجد تنصيصا واضحا صريحا دقيقا في حظر أو إباحة عدد من المعاملات والتصرفات، كما يجد بالمقابل تركيزا على الكليات والمقاصد الهادية المسددة للنشاط الاقتصادي دون تفصيل وتفريع، تركا للباب مفتوحا لاستيعاب الجديد الطارئ وتكييفه من الناحية الشرعية. فقد نصت الشريعة على تحريم الربا بنوعيه، والغش، والقمار، والكسب الخبيث، وأكل أموال الناس بالباطل.. كما استثنت السنة من عموم حلية البيع النهي عن بيع الغرر، وبيع الدين بالدين، وبيع المعدوم، وبيع ما لا يملك، وبيعتين في بيعة، وسلف وبيع، وربح ما لم يضمن..

الدائرة الثانية: وهي التي لا تخنق الحرية لكن تصعدها لتستعلي على الأنانية، فهي دائرة الإحسان، وهو أن يعبد المومن الله تعالى كأنه يراه، أي: أن يراعي وجهه الكريم في كل ما يأتي وما يذر من أعمال ليكون سعيه في الأرض ابتغاء وجه الله عز وجل خالصا.

فالدولة المسلمة يمكنها أن تقيم صلب الكيان الاجتماعي بواسطة القسمة العادلة، لكنها قد تعجز عن التوسعة المادية والمعنوية التي تريد أن يعيش المسلمون بعضهم قريبا من بعض، وبعضهم حانيا على بعض، مستمعا لشكواه مسرعا لمساعدته، مما يستوجب تدخل الإحسان الفردي.

وقد حرص الإسلام على تنمية هذه **الرقابة الداخلية** في أتباعه من خلال أصول عقدية وتوجيهات تربوية تكشف عن حقيقة المال ومقاصده. فالقرآن الكريم يقرر حقائق واضحة تؤكد أن المال خَلقا وإيجادا وتسخيرا هو لله تبارك وتعالى: **وآتوهم من مال الله الذي آتاكم** (النور: ٣٣)، وأن الإنسان مستخلف في هذا المال: **وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه** (الحديد: ٧).

وهذه الحقائق تسهم في إرساء مفهوم متميز للملكية والحيازة، بحيث يصبح الإنسان وكيلا فقط وليس مالكا حقيقيا للمال، ويصبح المال الذي بيده مجرد وديعة وعارية. كما تسهم في إرساء مفهوم التصرف المقيد، فما دام الإنسان مجرد وكيل فعليه أن يخضع في تصرفاته لإرادة المالك الحقيقي ويلتزم بأوامره ونواهيه.

فعندما ترسخ تلك الحقائق في فكر المؤمن ووجدانه تثمر نظرة جميلة لعنصر المال، فيصبح المال وسيلة لا غاية، وسيلة للنفع الشخصي وأيضا للنفع العام، فيسعى المومن لنيل رضا ربه بكفالة اليتيم، وإطعام الجائع، ومواساة الأرملة، ومساعدة المحتاج..

تدخل الدولة:

تعتبر عملية التخطيط محاولة لعقلنة الاقتصاد، بمعنى إخضاعه لمنطق العقل الذي لا مجال فيه لاحتمالات الرفض، وتردد الإرادة، ونزوة العاطفة، وتحرك الغريزة. فالعقلنة الاقتصادية محاولة لمحاربة الفوضى الناشئة عن التناقضات بين نفس الإنسان وعقله، بين اتجاه الفرد واتجاه الجماعة، بين المطالب الاقتصادية المتزاحمة على باب التنفيذ. وفي المذهب الاقتصادي الإسلامي تكون المبادرة الحرة هي الأساس، ويكون تدخل الدولة طارئا، ويكون التخطيط محدوداً.

إن التخطيط المعتمد على هدي الشريعة والمدرك لنواميس الله في الكون يمكّن من إصلاح الوسائل والإمكانيات وتوجيهها لتحقيق الكفاية والكرامة، كما يمكّن من تنسيق الجهود الفردية صوب التكامل والانسجام، وبالتالي حماية المصالح العامة من نزعات الأنانية ونزغات الشيطان.

خاتمة: إن الإسلام يتعامل مع الحرية باعتبارها قيمة إنسانية كبرى، وقد نظر إليها نظرة متوازنة متكاملة، ووضع لها مرتكزات وضوابطًا وحدوداً، لتؤدي وظيفتها وتحقق مقاصدها في السياقين الفردي والجماعي

في تناغم وتكامل بعيد عن التناقض والتنافي المؤديين للصراع والاحتراب، وهذا ما فشلت في تحقيقه المذاهب الاقتصادية الوضعية، فشتان بين تشريعات الناس وشريعة رب الناس، وشتان بين الثرى والثريا.

المصادر والمراجع:

- محمد باقر الصدر، اقصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط ١٣، ١٤٠٠ ه/ ١٩٨٠
- محمد حامد، النظم الاقتصادية المعاصرة.
- محمد حمدي النشار، النظم الاقتصادية، الناشر جامعة أسيوط، ١٩٦٥.